"العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية: دراسة مقارنة بين ايران و روسيا"

Economic Sanctions as a Foreign Policy Tool: A Comparative Study Between Iran and Russia

م.م. ضياء صبيح بحيت

جامعة واسط – كلية الفنون الجميلة

dyasbyj@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٠/٩ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٢/١٧

الملخص:

يتناول البحث دراسة العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسية الخارجية وهي محور أساسي في السياسة الخارجية، للضغط على الدول المعاقبة لتغير سلوكها، ومن خلال المقارنة بين حالتي ايران وروسيا (2000-2025)؛ يتبين ان العقوبات الاقتصادية خلقت تحديات اقتصادية وسياسية؛ لكن كلتا الدولتين تبنت استراتيجيات مقاومة، ومنها اعتماد سياسيات بديلة وتعزيز الاقتصاد المحلي وتوسيع التحالفات الدولية والبحث عن أسواق جديد(الاسيوية)؛ و ان تأثير العقوبات مرتبطا بقدرة الدولة على الصمود وامتلاك الموارد الاقتصادية، ولذلك يسعى البحث معرفة اهم الاثار الاقتصادية على الدولتين وطريقة التعامل معها، لتقليل من فعالية تأثيرها على الاقتصادين الروسي والإيراني.

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية، اداة، ايران، روسيا.

Abstract:

The research examines economic sanctions as a tool of foreign policy and a central instrument used to pressure targeted states to alter their behavior. Through a comparative analysis of the cases of Iran and Russia (2000 - 2025), the study finds that economic sanctions have created significant economic and political challenges. However, both states adopted various resilience strategies, including implementing alternative policies, strengthening the domestic economy, expanding international alliances, and seeking new-particularly Asian-markets.

The analysis further shows that the effectiveness of sanctions is closely tied to a state's capacity for resilience and its possession of sufficient economic resources. Therefore, the research aims to identify the most important economic impacts on both countries and examine the strategies they employed to reduce the effectiveness of sanctions on the Russian and Iranian economies.

Keywords: Economic sanctions, Tool, Iran, Russia.

المقدمة:

تعد العقوبات الاقتصادية أداة مركزية في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وانها من الوسائل الضغط غير العسكرية تستخدم لتحقيق هدف استراتيجي وسياسي وامني واقتصادي، ومع تزايد التنافس الدولي، ظهرت العقوبات كخيار مفضل لدى القوى الكبرى، ومنها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، للضغط على الدول المستهدفة وتغير سلوكها دون الانجرار الى صراعات مسلحة.

وفي هذا الصدد شكلت ايران و روسيا نموذجيين بارزين في فرض العقوبات الاقتصادية عليهما، اذ واجهت كلتا الدولتين عقوبات قاسية التأثير فرضتها الدول الكبرى او القوى الدولية، وذلك بسبب ملفات نووية وقضايا امنية وسياسية، وعلى الرغم من التشابه في فرض تلك العقوبات، الا ان طبيعة التعامل والتكيف معها تختلف من دولة الى أخرى، وهذا مما جعل المقارنة بين الحالتين أداة علمية مهمه لمعرفة فعالية العقوبات كوسيلة للسياسة الخارجية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من العقوبات الاقتصادية هي أداة مركزية للسياسة الخارجية، لذلك ترى الولايات المتحدة ان فرض هذه العقوبات هو تحجيم وتقييد كل من يران وروسيا وإخضاعها واملاء الشروط عليها دون اللجوء الى استخدام القوة العسكرية، ان أهمية البحث تبرز بشكل خاص عند دراسة حالتي روسيا وإيران، وذلك باعتبار هاتان الدولتان تعرضا لعقوبات خلال فترة (٢٠٠٠-٢٠٢٥)، ان روسيا وإيران يتمتعان بموقع جيوسياسية وبنية اقتصادية مما يساعدها على كيفية التعامل مع هذه العقوبات ومدى فاعلية العقوبات او فشلها.

هدف البحث: ان هدف العام من البحث هو تحليل وتقيم مدى فعالية العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية من خلال دراسة مقارنة بين تجربتي روسيا وايران بعد عام (٢٠٠٠، ٢٠٢٥).

اما الأهداف الفرعية يمكن تحديدها في نقاط عدة:

١. معرفة الاثار الاقتصادية والاجتماعية على الطرفين
٢. تحليل استراتيجيات التكيف والسياسات المضادة
٣. معرفة العوامل التي تحدد نجاح او فشل العقوبات كأداة ضغط خارجية.
٤. ملخص لاهم التوصيات السياسية لصانعي القرار.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث الى عدة تساؤلات

١. هل ان العقوبات الاقتصادية تحقق الأهداف السياسة المرجوة من قبل الدول الفارضة.
٢. تحديد فرقيات نتائج العقوبات بين حالتي ايران وروسيا.
٣. دور العوامل الداخلية مع هذه العقوبات وكيفية التعامل معها اقتصاديا وسياسيا.
٤. ما دور العامل الخارجي في تحديد اثار العقوبات من حيث بدائل السوق.

فرضية البحث: ان العقوبات الاقتصادية تعتمد على عدة عوامل لكي تكون فعالية ومنها البنيوية والمؤسسية، فان الدولة ذات اقتصاد متنوع لها القدرة على الوصول لأسواق بديلة، وتحالف دولي مع

فاعلين غير مشاركين بالعقوبات، وهذا يؤدي الى انخفاض فعالية العقوبات في اجبار تغيير السلوك السياسي، وبشكل خاص تبرز روسيا اكثر قدرة على تخفيف اثر العقوبات من خلال بدائل تجارية وسياسية، مقارنة بإيران التي تعاني من أزمات اقتصادية كبيرة.

منهج البحث: استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، للتعرف على جذور وتاريخ العقوبات الاقتصادية وتطورها، والمراحل التي مرت بها حتى الوصول الى المرحلة الراهنة، كما اعتمدت الدراسة على العوامل الاقتصادية لكلتا الدولتين في كيفية التعامل مع العقوبات الاقتصادية، كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي للوصول الى استقراء واضح الى ما قد تأول الية العقبات الاقتصادية على روسيا وايران.

هيكلية البحث: قسم البحث الى أربعة مباحث، حيث اخذ المبحث الأول الاطار المفاهيمي للعقوبات الاقتصادية، اما المبحث الثاني اخذ العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران واثارها من الفترة(2000_2025)، اما المبحث الثالث تناول العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا واثارها للفترة(2000-2025)، اما المبحث الربع كان مقارنة بين التجربتين الإيرانية والروسية.

الدراسات السابقة

١. العقوبات الدولية على روسيا.. الفاعلية والتأثر – د. خالد هاشم محمد (٢٠٢٢)

٢. استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (نموذج إيران – روسيا) — محمد نور البصراتي (٢٠٢٢)

3. An Estimation of The Impact of Economic Sanctions and Oil Price Shocks on Iran–Russian Trade - بحث باستخدام نموذج الجاذبية (Gravity VEC)

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم العقوبات الاقتصادية وأهدافها في السياسية

المطلب الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية

من المهم ان نفهم عندما يتم الحديث عن العقوبات الاقتصادية التي يتم فرضها من قبل دولة والتي تمارس الضغط على دولة معينة، فان هذه العقوبات هي بالأساس سياسية اكثر ما اقتصادية، ولذلك فان الحماية التجارية لا تشمل بموضوع العقوبات الاقتصادية، ومنها حظر التصدير من البلاد او استيراد السلع اليها، لذلك الحفاظ على الإنتاج المحلي و وضع العوائق امام الاخرين لمنعهم من الوصول الى الأسواق المحلية ، هذه هي الأهداف الاقتصادية.

بداية العقوبات وضهورها لأول مرة كان عام 432 قبل الميلاد، حيث قام بريكليس الاثيني حظر التجارة تجار مدينة ميجارا المجاورة، اما أثينا قامت بمنع السفن التي تأتي من ميغارا في التبحر في شواطئها وتفريغ بضائعها، وذلك بسبب اختطاف اثنين من العبيد من هيتيرا اسبازيا، الا ان السبب الحقيقي هو التحالف بين ميجارا وسبارطا المعادية لأثينا، الا ان هذا أدى الى اندلاع الحروب البيلوبونيسية، وبالتالي هزمت أثينا، ويعتبر هذا مثال اول على ان العقوبات قد تؤدي أحيانا الى نتيجة معاكسة عن النتيجة التي وضعت من اجلها.

نابليون استخدم العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية عام ١٨٠٦، مع بريطانيا العظمى حيث قام بحظر تام للتجارة معها، وذلك بسبب البطالة الجماعية واستياء السكان، واطلق علية اسم (الحصار القاري) وبقى الى عام ١٨١٤، كذلك منع الدول المحتلة والدول المتحالفة من التجارة مع بريطانيا، لحقت كل أوروبا ، إضافة الى روسيا الى الحصار، كان نابليون يريد ان يحرم بريطانيا من السلع الضرورية ويسبب لها المجاعة و افراغ خزانتها، الا ان إنجلترا لجئت الى مساعدة المهربين، و قامت بتوسع تجارتها مع القارات الأخرى ومنها أمريكا، حيث انها اكتفت في كل ما تحتاجه من هناك، الحصار الذي فرض من قبل فرنسا الحق الضرر بها بما الا يقل عن الضرر الذي الحقة ببريطانيا، هذا الضرر أدى الى تراجع صناعة السفن الفرنسية وغيرها من الصناعات، شلت موانئ بوردو، ولوهافر، ولاروشيل، والتي كانت مركز التجارة مع البريطانيين، توقفت السلع الاستعمارية مثل الحرير والسكر، مما دفع نابليون نفسة الى كسر الحصار الذي فرضة عن طريق اصدار تراخيص لشرائها من بريطانيا وحلفاءها [١].

بعد الحرب العالمية الأولى والخسائر العديدة التي الحقت بها، فان المعارضون فضلوا حل النزاعات بطرق غير عسكرية واستبدالها بوسائل غير مباشرة للحد من ظاهرة الاشتباك العسكري ، على سبيل المثال كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون من المتفائلين بسياسة العقوبات ، و واصفها بالمقاطعة الشاملة للمعتدي[٢] "

ان الكثير من الدول تلجا الى العقوبات، لكن تبقى الولايات المتحدة المركز الأول وصاحبة الرقم القياسي في استخدام تلك الوسائل، والمثال على ذلك هي العقوبات المفروضة (جزيرة الحرية) كوبا والتي فعلت في عام ١٩٦٠ وتم تشديدها في عام ١٩٦٢ لتكون حصار كامل تقريبا.

تعريف العقوبات: المواثيق الدولية لم تعطي تعريف محدد للعقوبات الاقتصادية الدولية، وانما حددت بعض الوسائل المستخدمة التي تطبق هذا النوع من العقوبات الاقتصادية التي وردت على سبيل المثال [٣].

اما من ناحية الفقه الدولي لتحديد وتعريف العقوبات الاقتصادية الدولية فنجد ان الفكر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فقد حاول تحديد المقصود بالعقوبات الاقتصادية الدولية على نحو التالي: الية للقسر والاكراه في السياسية الخارجية للدولة التي تنتهك الاقتصادية الطبيعية مع دولة أخرى، وذلك من اجل الضغط على الدولة لكي تغير سلوكها([٤])،

اما بعض الاخر فقال عنها مرادفة للمقاطعة الاقتصادية والتي هي:-" وقف العلاقات التجارية مع افراد او جماعة او دولة، من اجل تحقيق هدف اقتصادي او سياسي وعسكري في السلم والحرب"([٥])

واكثر التعاريف دقه للعقوبات الاقتصادية هو على انها:- اجراء اقتصادي يهدف الى التأثير على إدارة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصبح قرارتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي" [٦]

المطلب الثاني: اهداف وأنواع العقوبات الاقتصادية

أولا: الأهداف: هنالك اهداف متعددة من فرض العقوبات الاقتصادية الدولية من اجل ابعاد سياسية خارجية للدول الغربية ومصالحها الدولية، ومن هذه الأهداف تتمثل بما يلي:-

- إيقاف البرامج النووية في الدول المستهدفة ومنع حيازتها على الأسلحة النووية.
- حماية حقوق الانسان
- محاربة واستهداف التنظيمات الإرهابية.
- خلق عدم استقرار من خلال العقوبات في الدول المستهدفة.
- عدم استقرار سياسي
- افشال الحرب العسكرية وعدم المغامرة بها [٧]

ثانيا: أنواع العقوبات الاقتصادية

١. **الحظر:** يعتبر الحظر اجراء قديم تستخدمه الدول في الماضي وهو من وسائل الارغام وشكل من اشكال القصامر، في النهاية وضع ليؤثر على السكان المدنيين، وله تأثير على البضائع التي يحتاجونها داخليا، وقد يكون شامل او جزئي او محدود[٨]،

تعريف الحظر: في مفهوم التقليدي ينحصر الحظر على المجال البحري، حيث تعرف كلمة الحظر وضع اليد على المراكب الخارجية والتي ترفع علم الدولة للضغط عليها، في القرن التاسع عشر الميلادي في نهايته توسع هذا التعريف وصار له معنيان، الأول أوسع والأخر اقل اتساعا، والذي يتعلق بمنع ارسال الصادرات لدولة او عدة دول، اما الأول والذي تضمن معنى الاوسع شمل الواردات وامتزج بمفهوم المقاطعة[٩].

موسوعة الأمم المتحدة عرفت الحظر بانه مصطلح دولي للمقاطعة الاقتصادية لبلد جزئيا او كليا بمنع التجارة، ويعتبر شكل من العدوان المظتصادي المخالف للقانون الدولي اذا لم يكن بصيغة الدفاع اشرعي ضد عدوان اجنبي [١٠]

أ. تنفيذ الحظر: تفرض المنظمات هذا النوع من العقوبات الاقتصادية للضغط على الدول المخالفة ومعاقبتها، وذلك لان هذه الدول خالفت احكام القانون الدولي، هذه العقوبات هي منع لنشاطات غير مشروعة، إضافة الى ذلك منع تلك السلع والتي تتضمن مواد حربية، وهذه المواد تعترض عليها المنظمات وتدخلها في مجال الحظر، قد يشمل المواد الغذائية وكافة السلع الضرورية لحياة السكان ولا يقتصر على المواد العسكرية في بعض الأحيان، وهذا يؤدي الى اختلال النظام العام للدولة وارتباك الوضع المعيشي والصحي للسكان.

بتطبيق إجراءات الحصار السلمي يكون الحظر فعال، كذلك تطبيق اجراء قانوني يمنع تداول الصادرات و الواردات من والى الدولة المخالفة في المطارات والموانئ، في بعض الأحيان تقوم المنظمة في حث الدول على فرض حظر لدولة معينة، وتترك للدول نوع الصادرات التي يجب ان يشملها الحظر، اما تحديد نوع السلع المحظورة التعامل بها مع الدول المخالفة فتقوم المنظمة بتحديدها وتشمل على سبيل المثال، الأسلحة والذخيرة، الطاقة الذرية، البترول او أي سلعة أخرى تستخدم في مجال انتاج الأسلحة [١١].

تعتبر ليبيا مثال تطبيقي في الحظر بالنسبة للعلاقات الدولية، بموجب قرار مجلس الامن رقم ٧٤٨/١٩٩٢، بتهمة رعاية الإرهاب، حيث كان الحظر منع او بيع المعدات العسكرية وخاصة الطيران، إضافة الى حظر تقديم خدمات للطيران الليبي،

في الستينيات من القرن الماضي صدر اول قرار حظر اممي ضد جنوب افريقيا، استنادا الى الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة وكان طوعيا واختياريا، اما العراق وليبيا فكان اجراء الحظر الزاميا على الرغم من الاختلاف الأسباب والنهج، إضافة الى استخدام القوة العسكرية اذا استند في ذلك على الفصل السابع منة نفس الميثاق [١٢]

٢. المقاطعة

مفهوم المقاطعة تدعو المنظمات الدولية دول الأعضاء او رعاياها الى تطبيق المقاطعة الاقتصادية ضد الدولة المخالفة لأحكام القانون الدولي، وللمقاطعة اشكال متنوعة ومنها:-

١. **المقاطعة الداخلية:** والتي هي ضمن حدود الدولة الواحدة وتخضع لحكم القانون الداخلي،(داخل حدود الدولة)

٢. **المقاطعة الدولية:** والتي تمارس خارج نطاق حدود الدولة، وتخضع لأحكام القانون الدولي، وتنصف حسب الجهة التي تنفذها:

- **مقاطعة فردية:** والتي تقوم بها الدولة واحدة ضد دولة أخرى او عدة دول.
- **مقاطعة جماعية:** وهي المقاطعة التي تنفذها مجموعة دول اتجاه دولة او مجموعة دول، التزاما لقرار صادر عن منظمة دولية او إقليمية، مثل المقاطعة التي فرضتها جامعة الدول العربية على إسرائيل عام ١٩٤٥م، و قد تكون المقاطعة سلبية عندما تهدف الى منع التعامل المباشر او غير المباشر مع الدول المخالفة، او إيجابية عندما تستخدم لمنع تدفق رؤوس الأموال او نقل خبرات الى الدولة التي تطبق المقاطعة في مواجهتها، وقد تكون المقاطعة أهلية غير رسمية عندما يتولى تنظيمها افراد او مجموعة خاصة، او رسمية وهي التي تقررها سلطة حكومية او منظمات دولية مختصة [١٣]

ويتضح مما سبق ان العقوبات الاقتصادية هي ليست إجراءات تقييدية؛ وانما أداة استراتيجية الغرض منها التأثير في سلوك الدول من اجل تحقيق اهداف سياسية دون استخدام القوة العسكرية، الا ان هذه العقوبات تحدث تفاعلا معقدا بين السياسة والاقتصاد، وتتراوح اثارها وفق قدرة الدولة المستهدفة على الصمود والتكيف؛ ولهذا تكون العقوبات أداة للضغط والتفاوض، وعادة رسم العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية على إيران (2000-2024) وأثرها على سياستها الخارجية

الجدير بالذكر ان بداية العقوبات الاقتصادية على ايران التي فرضت من قبل الولايات المتحدة الامريكية ليست قضية الملف النووي، وانما تعود الى عام ١٩٥٣، حيث قامت أجهزة المخابرات الامريكية بتنفيذ مخطط انقلاب على حكومة(محمد مصدق)[١٤]، وذلك خوفا على المصالح الأمريكية من شركات التأميم البترول الإيراني وخاصة شركة(شركة نفط الانجلو الإيرانية) والتي كانت ايران تبيع بأسعار منخفضة في عهد الشاه،

الولايات المتحدة الامريكية تعد في ذلك الوقت من ابرز الشركاء التجاريين لإيران، و في مجال الاستثمار النفط حققت أرباح كبيرة عن طريق شركات النفطية، لذلك كان تعامل واشطن مع ايران بالحساسية بالغة، إدراكا لأهمية ايران الاقتصادية والجيوسياسية، دورها الفعال في مجال النفط والغاز [١٥].

المطلب الأول: ماهي العقوبات الاقتصادية على إيران

ان العقوبات الاقتصادية على إيران مرت بمراحل واشكال مختلفة، ومنها العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران والتي فرضتها بمفردها، وعقوبات فرضت من قبل مجلس الامن، إضافة الى ذلك عقوبات مشتركة من قبل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية فرضت على ايران والتي رفعت بعد الاتفاق النووي عام٢٠١٥، لكن ما لبثت ان فرضت عقوبات اقتصادية جديدة عام ٢٠١٨، والتي سيتم التوضيح لها[١٦].

١. **عقوبات الاقتصادية عام ٢٠١٨:** فرضت من قبل الولايات المتحدة ضد إيران وجاءت على حزمتين

الأولى: حيث دخلت الحزمة الأولى مرحلة التنفيذ في السابع من أغسطس ٢٠١٨، وقد أعلنت وزارة الخزانة الامريكية ان هذه الحزمة تتضمن ما يلي:

- حظر شراء الدولار الأمريكي على النظام الإيراني: واضافة عقوبات على ٢٥)) مصرف إيراني من ضمن العقوبات، وهذا أدى الى إيقاف التعامل معها في نظام (السويفت)*، وتسبب في عرقلة التجارة بين إيران والعالم، شاملة البنوك والتامين وقطاعات الشحن (١٧)
- فرض قيود على قطاع صناعة السيارات، وكذلك على تجارة الذهب والمعادن الثمينة داخل البلاد.
- منع إيران من استيراد الحديد والالمنيوم والتي يعتمد عليها في صناعتها، ووضع الإجراءات وتقييد المعاملات التجارية المعتمدة على الريال الإيراني في البيع والشراء، إضافة الى ذلك طبقة عقوبات مماثلة تمتد الى الحسابات البنكية التي تحتفظ بمبالغ كبيرة من الريال الإيراني خارج البلاد.
- سحب التراخيص الممنوحة لبعض الشركات والتي تتعامل مع شركات طيران مدنية إيرانية، ومنها شركة بوينغ الامريكية وايرباص الفرنسة.

ثانيا: الحزمة الثانية من العقوبات: الاقتصاد الإيراني كان يعاني من العقوبات التي فرضت في أغسطس، ومع ذلك أتت الحزمة الثانية من العقوبات في نوفمبر لتكون الأشد والاقوى ولتزيد من حدة الازمة، اذ ركزت بصورة أساسية على قطاع الطاقة، وهدفت هذه الحزمة من العقوبات الى:

- وضعت الولايات المتحدة خطة للحد من صادرات النفطية الإيرانية بهدف تقليص الصادرات وايصال مستواها الى ادنى مستوى ممكن.
- إيقاف نشاط المؤسسات الموانئ والاساطيل البحرية الإيرانية، وذلك من اجل الحد من قدرات ايران في عمليات تهريب السلاح الى الدول المجاورة (١٨)

المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية للعقوبات الامريكية على ايران:

● **تدهور الواردات:** قبل فرض العقوبات الاقتصادية الامريكية كانت الدول الأسيوية في مقدمة الدول المستوردة للنفط الإيراني، وعلى راس هذه الدول الصين والهند وكوريا الجنوبية، ثم في المنزلة الثانية الدول الأوروبية لأكبر مستورد للنفط الإيراني، خلال فترة العقوبات لم يتغير ترتيب كبار المستوردين للنفط الإيراني، ولكن الذي تغير هو انخفاض مستوى حجم مشتريات كل المشترين بلا استثناء حتى أكبر المشترين، لكن حسب تقرير صدر في السابع من أكتوبر عن موقع "Tanker Trackers ١٩" موقع مختص برصد حركة ناقلات النفط عبر الأقمار الصناعية في مختلف انحاء العالم، ان ايران تصدر بالفعل كميات كبيرة من النفط الى جهات مختلفة ومتعددة وربما ما تفوق ما يتصور بكثير ٢٠.

● **التضخم:** يعد من اكبر العوامل السلبية نتيجة العقوبات الامريكية على ايران، الا ان هذا التضخم لم يعالج حتى الان، ولكن عندما ارتفع مؤشر التضخم في الولايات الامريكية بنسبة (٨.٥٪) احدث موجة من الانتقادات والقلق في الشارع الأمريكي، وادى الى صعوبة معيشية كبيرة في تلك الفترة ، في المقابل فان الإيرانيون يصارعون تلك المصاعب يوميا ومنذ زمن طويل، وفي حال لم يتم التوصل الى اتفاق نووي محدد في المحادثات فالكثير من المراقبين والمحللين يشعرون بالقلق الشديد حيال استمرار مؤشر التضخم في ايران، حتى وان تم الاتفاق بين واشنطن وطهران حول الملف النووي و توقفت العقوبات، فان ايران تتطلب من (٦–٨) اشهر للعودة الى وضعها الاقتصادي الطبيعي لتواكب المسار التجاري الإقليمي والتعافي اقتصاديا، وهذا هو السبب الحقيقي الذي يعتقدوا المراقبون وراء التوصل الى الاتفاق، والتي لم تظهر اثارة وعلاماته الاقتصادية [٢١].

اصطدام الاقتصاد الإيراني بعقبة العقوبات والضغوطات القاسية خلال العقد الماضي، فبعد ان بدأت عجلة الاقتصاد بالدوران وانتعشت عائدات النفط بوتيرة متسارعة، لكن سرعان ما توقفت وأصبحت غير قادرة على النهوض والتقدم، ولا يخفى ان سبب توقف نمو الاقتصاد الإيراني هو انحدار السياسات الحكومية الإيرانية، مما أثر سلبا على دخل الطبقات الاجتماعية ودخل الفرد الايراني.

و وفقا للإحصاءات المسجلة عام ٢٠١٣، فقد بلغ اجمالي الناتج المحلي نحو(٤٥٠) مليار دولار، وكان نصيب الفرد من ذلك (٦٠٠٠) دولار، الا انه، مع تشدد العقوبات الخارجية وانحدار كفاءة السياسات الداخلية انخفض دخل الفرد الإيراني الى(٢٢٠٠) دولار سنويا، مما يشير الى انكماش الاقتصاد العائلي وتراجع في القدرة الشرائية،

ومن خلال المؤشرات ان المرحلة الأولى لتجاوز الازمة هي رفع العقوبات والسماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية الى طهران، الا ان المرحلة الثانية تتطلب تغير جذريا في النهج الذهني لدى صناع القرار الاقتصادي في ايران، لكي تحقق استدامة اقتصادية ناجحة.

وتشير الاحصائيات الى ان بداية عام ٢٠١٠، فرضت الولايات المتحدة حظر على تصدير النفط الإيراني، وادى ذلك الى انقطاع الوارد المالي في الحقبة نفسها، الا انه في تلك الفترة كان من افضل سنين النمو الاقتصادي في البلاد، وفق للإحصائيات البنك المركزي عام ٢٠١٠، كان معدل النمو الاقتصادي مع

النفط او من دونه يشكل(٣-٣.٢٪)، لكن هذا النمو الاقتصادي سرعان ما بدا بالتراجع والتوقف التدريجي، وحل الركود ضيفا على الاقتصاد الإيراني، كما ان ارجاع العقوبات عام ٢٠١٨، بصورة مكثفة، أدت الى توقف نمو الناتج المحلي، وخلق ازمة خانقة على طهران و وضعها تحت ضغوط قاسية[٢٢].

ختاما، فان العقوبات الاقتصادية على ايران لم تكن اثارها على تقييد القدرات المالية والتجارية، بل تعد عامل ضغط سياسي الغرض منها هو الضغط على الدول المستهدفة في إعادة تغير سلوكها واخضاعها للتفاوض، وعلى الرغم من تأثير على العقوبات على الاقتصاد الإيراني، الا ان ايران تبنت استراتيجيات مقاومة، وتعزيز الاقتصاد المحلي؛ وهذا الامر أدى الى التقليل من فاعلية تلك العقوبات وعدم اخضاعها بشكل كامل.

المبحث الثالث: العقوبات الاقتصادية(2000-2024) على روسيا واثراها.

بعد تصاعد وتيرة الحرب بين روسيا و أوكرانيا، فُرضت المزيد من العقوبات الدولية على روسيا وذلك بسبب قيامها بالحرب على أوكرانيا، في المقابل هنالك تجاهل لتلك العقوبات والتقليل من شانها لدى روسيا، معتمدة على متانة اقتصادها، وقدرته على التكيف مع الظروف الجديدة، وبطبيعة الحال مهما كانت قوة الاقتصاد لدى روسيا فان تلك العقوبات كان لها دور حاسم في ردع موسكو، وفي هذا الاطار نسعى الى معرفة التأثير المحتمل لهذه العقوبات على الاقتصاد الروسي، ومدى قدرة وصمود موسكو امام محاولة عزلها اقتصاديا من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وذلك من خلال عرض طبيعة تلك العقوبات الدولية واثرها وفاعليتها على الاقتصاد.

المطلب الأول: ما هي العقوبات الدولية المفروضة على روسيا.

١. **نظام Swift:** الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي عمل على وضع عدد من البنوك والشركات الروسية على قائمة العقوبات الخاصة بها، وعلى راس القائمة من البنوك بنك "سبيربنك" يعتبر اكبر بنك في موسكو والذي يملك 33% من أصول النظام المصرفي، أدى هذا القرار الى عجز النظام المصرفي الروسي عن تسديد دفوعاته ودفوعات عملائه بالدولار الأمريكي مع البنوك، كما تم تجميد حسابات المراسلين مع البنوك الامريكية، وهذا اجبر الكثير من البنوك الانسحاب من الأسواق الاوربية، بالإضافة الى بنك "سبيربنك" هنالك أربعة بنوك تواجه نفس المصير وهي "sovcombank و "Novikombank" و "Otkritie" و "vtb"، كما منعت الولايات المتحدة 13 شركة وبنكا روسيا من الوصول الى أسواق راس المال، إضافة الى ذلك حرمت المستثمرين الأمريكيين شراء إصدارات جديدة من السندات الحكومية الروسية او التعامل بها في الأسواق الثانوية، و كما قررت مجموعة السبع فصل عدد من البنوك الروسية عن نظام التحويل المالي العالمي "سويفت" وبالتالي شلت قدرتها على اجراء المدفوعات بالعملات الأجنبية، وزاد من تكاليف المدفوعات المالية، واعاقة حركة الاقتصاد الروسي [٢٣].

٢. **العقوبات التجارية:** الغرض من هذه العقوبات هو منع روسيا من الحصول على السلع والخدمات الأساسية، والتي كان لها تأثير مباشر على الاقتصاد الروسي وعلى المواطنين الروس، ومن ابرز هذه العقوبات.

- حظر وقيود على التجارة الخارجية الروسية بما في ذلك التصدير والاستيراد.
- حظر استيراد النفط والغاز الروسي الى الأسواق الغربية.
- منع تصدير المنتجات الزراعية والتكنولوجية الى روسيا.
- منع تصدير السلع الفاخر الى داخل الروسي.
- منع استيراد الماس الروسي الى الدول الغربية.
- منع استيراد المواد الخام اللازمة لإنتاج الصلب ومنتجات الالمنيوم والسلع المعدنية.
- منع تقديم الخدمات او البرامج المتعلقة في التصميم والبناء للحكومات او الشركات الروسية.
- التوقف عن معاملة روسيا كدولة أولى بالرعاية في مجال منظمة التجارة العالمية.
- حظر وقيود على تصدير السلع ذات استخدام المزدوج لشل القطاعات الصناعية والعسكرية الحساسة.

٣. العقوبات الاقتصادية على القطاعات الأخرى:

- **عقوبات على قطاع الدفاع العسكري:** وهذه العقوبات تمثلت بتقيد صناعة الدفاع الروسية، من خلال توسيع نطاق (القائمة السوداء) والتي هي قائمة الكيانات الخاضعة للعقوبات، لتشمل عدد اكبر من الشركات العسكرية والدفاعية التي كانت تقدم الدعم اللوجستي او المادي الى هذا القطاع، إضافة الى ذلك فرض المزيد من القيود من اجل اضعاف قدراته الإنتاجية والحد من تطوير منظومته التسليحية، وانه من بين هذه الكيانات هي قطاع الصناعات الدفاعية والعتاد، شركات متخصصة في تصنيع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية، وكذلك شركات دفاع وتموين والتي تعمل على انتاج الأجهزة الالكترونية والتقنيات الداعمة للمجهود الحربي٢٤.
- **عقوبات على قطاع المعادن:** تقيد الاستثمارات الجديدة في قطاع المعادن باستثناء محدود لبعض المواد الخام، كذلك فرض حظر على استيراد عدد من المعادن الروسية ويشمل الفحم ومنتجات الحديد والصلب، إضافة الى ذلك الذهب والبلاتين والماس، ومن العقوبات على القطاع المعادن والتعدين منع تصدير المواد الخام اللازمة لصناعة المعادن، وحظر تصدير المعدات والتقنيات المستخدمة في قطاع التعدين الروسي.
- **عقوبات على قطاع الطاقة:** إضافة الى الحظر المفروض على المعدات النفطية منذ عام ٢٠١٤، تم إيقاف ومنع تصدير بعض تقنيات التكرير، الامر اعقد عملية تحديث المصافي الروسية وزاد من تكاليف بشكل ملحوظ، كذلك اتخذت إجراءات أخرى.

- منع استيراد النفط الخام الروسي والمنتجات البترولية المنقولة بحرا.
- تحديد سقف الأسعار للنفط الروسي من قبل ما يعرف بتحالف تحديد الأسعار((cap price coalition
- منع استيراد الفحم الروسي بجميع أشكاله.
- فرض قيود واسعة على الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة الروسي، مع سماح قليلا على بعض الاستثناءات المتعلقة بالطاقة النووية المدنية ونقل بعض هذه المنتجات الطاقة الى الاتحاد الأوربي.
- منع الكيانات الروسية او المواطنين من تخزين الغاز في دول الاتحاد الأوربي(٢٥).

- **عقوبات على نقل.**

- منع التصدير او توريد او بيع او نقل الطائرات او قطع غيار الطائرات او المعدات الى روسيا.
- حظر على الاعمال الصيانة والخدمات المالية التي تقوم بأعمال اصلاح في قطاع النقل.
- غلق الأجواء الجوية امام حركة الطائرات الروسية او المملوكة او المسجلة فيها ، كذلك امام الطائرات الخاصة.
- حظر على تصدير السلع الملاحة البحرية وتكنولوجية الاتصال الراديوية.
- حظر تام على شركات الشحن البري الروسية والبيلاروسية العاملة في الاتحاد الأوربي(وجود بعض الاستثناءات للضرورية الأساسية مثل منتجات زراعية والغذائية والمساعدات الإنسانية)
- منع السفن التي تحمل العلم الروسي من الوصول الى موانئ الاتحاد الأوربي(توفير استثناءات لتسليم الامدادات الطبية والغذاء والطاقة والمساعدات الانسانية)
- عدم التعامل بالسجل البحري الروسي للشحن (Russian Maritime Register of Shipping) على مستوى الاتحاد الأوربي ومنع جميع السفن التي تعتمد من قبل هذا الكيان، بغض النظر عن اعمالها،
- فرض قيود ومنع على النقل البحري للنفط الروسي الى دول العالم الثالثة، ما لم يتم شراؤه باقل سعر من السقف المحدد٢٦.

المطلب الثاني: اثار العقوبات الاقتصادية على روسيا

- **تراجع الاقتصاد الروسي:** تعتبر روسيا من القوى العسكرية العظمى، لكنها تبقى قوة اقتصادية متوسطة، ولا تسطيع منافسة للاقتصادات دول الكبرى، وهذا يجعل اقتصادها غير قادر على صمود امام العقوبات المتنوعة والشديدة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد غزو أوكرانيا، وقد تحتاج روسيا الى وقت طويل من اجل التعافي من اثار الحرب مع أوكرانيا، في عام ٢٠٢١ احتلت روسيا المرتبة الحادية عشرة بين اكبر الاقتصادات الدولية، وكانت المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية تتوقع قبل نشوء الحرب بان الاقتصاد الروسي يشهد نمو مسرعا خلال السنوات اللاحقة، الا ان اندلاع الحرب غير هذه التوقعات وجعلها اكثر تشاؤما، بالإضافة الى ذلك ضعف الاقتصاد الروسي في التنويع الإنتاجي والتصدير، وكان الاعتماد الرئيسي على الصادرات النفطية والغاز وتمثلت عائدات مبيعات النفط والغاز اكثر من نصف الميزانية الفيدرالية لروسيا قبل اعلان الحرب الأوكرانية الحالية(٢٧)
- **التضخم:** شهدت روسيا ارتفاع كبير في معدلات التضخم بعد ما أعلنت الهجوم على أوكرانيا، لكنها سرعان ما تمكنت من خفض هذا التضخم تدريجيا والسيطرة على هذا الارتفاع وتقليل من معدله في مرور الوقت، وعلى الرغم من العقوبات المفروضة عليها، تمكنت من خفض معدل التضخم السنوي من ١١.٩% الى ١١.٨% سنة ٢٠٢٣(٢٨)، وعلى الرغم من الاستفادة التي حصلت عليها روسيا من ارتفاع أسعار السلع الأساسية والتي تعتبر من اهم صادراتها، وتبلغ نحو٧٠% من اجمالي ايرادها، الا ان ارتفاع في معدل الفائدة والذي يشكل نسبة ٢٠% كان له تأثير سلبي على سوق الائتمان, مما أدى الى ضعف القدرات المالية للبنوك الروسية وتراجع في نشاط الإقراض.

كما أدى انخفاض الإنتاج الى ارتفاع التضخم في روسيا، إضافة الى ذلك انخفاض سعر الروبل بأكثر من ٤٠% مقارنة ما قبل الحرب، وقبل ان يحقق ارتفاع في مستواه ويعوض خسائره، ارتفعت أسعار السلع المستوردة بشكل ملحوظ، مما أدى الى تراجع القوة الشرائية لدى المستهلكين، وهذا بدورة انعكس سلبا على مستوى الثقة باستقرار الروبل على المدى المتوسط ([٢٩])

- **تكاليف الشحن الجوي:** ان الحظر المتبادل بين روسيا وأوروبا على الطيران المدني أدى الى زيادة كبيرة في طول مسار الرحلات الجوية، وهذا تسبب في ارتفاع تكاليف الشحن الجوي بشكل ملحوظ، بالتزامن مع الارتفاع في أسعار مصادر الطاقة، وقد امتدت التأثير السلبي لينعكس على قطاع السياحة العالمي.

- **ارتفاع الأسعار:** من الاثار السلبية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا هي ارتفاع حاد في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، كذلك الارتفاع في مصادر الطاقة، وهذا أدى الى الاختلال الأسواق العالمية وعدم استقراها، والزيادة في تكاليف الشحن والنقل، وبالنهاية شكل تهديد على النمو الاقتصادي العالمي(٣٠).

- **البطالة:** على الرغم من العقوبات المفروضة على روسيا، بلغ معدل البطالة في روسيا ٣.٦% في يناير عام ٢٠٢٣، وهو اقل مستوى على الاطلاق بعد ان كان ٣.٧% في ديسمبر، بنسبة اقل من توقعات السوق والبالغة ٤%، ويرجع السبب في انخفاض في معدل البطالة الى النقص الحاد في اليد العاملة، لان الكثير من المواطنين غادرو البلاد او تم انخراطهم في الحرب، كما انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار ٤١ الف شخص مقارنة في الشهر السابق، ليكون حوالي ٢.٧٣٤مليون، بينما في ديسمبر ارتفع عدد العاطلين عن العمل والمسجلين رسميا بمقدار ٠.٦٦٦ مليون مقابل ٠.٦٤٥ كعاطلين، اما في عام ٢٠٢٢، فقد كانت نسبة البطالة اعلى وبمعدل بلغ ٤.٤%،(٣١).

ويتضح مما سبق في هذا المبحث، ان العقوبات على روسيا بالرغم شدتها وقسوتها على الاقتصاد الروسي، الا انها لم تغير السلوك السياسي الروسي، بل ساهمت في دفع روسيا نحو الاستقلال اقتصادي، والبحث عن شركاء تجاريين، لبناء منظومة اقتصادية اكثر تطورا، لمواجهة الضغوط الغربية، وعلية فان العقوبات تبقى محدودية التأثير ان تدعم باطر الدبلوماسية متكاملة.

المبحث الرابع: مقارنة بين التجربتين الإيرانية والروسية

بين فترة وأخرى تفرض الولايات المتحدة الامريكية عقوبات جديدة على عدد من دول العالم، وشملت العقوبات كل من ايران و روسيا، ومن هذه العقوبات التي فرضت هي الأصول المالية او الهيئات الدبلوماسية او مصادر النفط والغاز، وتستخدم واشنطن ذرائع عدة في فرض العقوبات على الدول ومنها فيما يتعلق بحقوق الانسان او التدخل في شؤون دول أخرى، معتبرة تلك الدول تشكل خطرا على المصالح الامريكية

المطلب الأول: التشابه في فرض عقوبات على الدولتين

١. **استهداف قطاعات استراتيجية لكلا الدولتين:** اصدر مجلس النواب الأمريكي يوم ٢٥تموز ٢٠١٧، قانون يفرض عقوبات جديدة على روسيا وايران وكوريا الشمالية وكان عدد التصويت على هذا القانون ٤١٩ صوت مقابل ٣ صوات معترضة علية، وكانت العقوبات التي فرضت على ايران و كوريا الشمالية

بحجة ان تلك الدولتين تقوم بتجارب صاروخية تهدد المجتمع الدولي والولايات المتحدة الامريكية، بالإضافة الى قضايا تتعلق بحقوق الانسان، اما روسيا فقد فرضت عليها عقوبات بسبب ضمها شبة جزيرة القرم، كذلك تدخلها في أزمات الشرق الأوسط والتي تعتبرها الولايات المتحدة منطقة نفوذ استراتيجية لها، كذلك شملت العقوبات المفروضة على روسيا النفط والغاز واللذان يعدان عصب الاقتصاد الروسي، وذلك لأنها تعتمد بشكل كبير على صادرات الغاز لأوروبا واسيا، ويعتبر المصدر الأساسي للطاقة لدول أوروبا.

ان الولايات المتحدة الامريكية دائما تستهدف القطاعات الاقتصادية المتنوعة بشكل رئيسي، ومنها قطاع الطاقة والشركات الصناعية الكبيرة وقطاع المصارف، ان الغرض من هذه العقوبات هو تعزيز قوة الاقتصاد الأمريكي، واضعاف اقتصاد الدول المنافسة لها، كما ان فرض العقوبات على قطاع النفط والغاز الإيراني والروسي، يفتح مجال للشركات الامريكية في تعزيز نشاطها للعمل في الدول التي كانت تتنافس عليها مع الشركات الإيرانية والروسية في مجال الطاقة، وهذا يتيح فرصة أكبر لتامين الاحتياج الأوربي من الطاقة بديلا عن روسيا، لكن هناك اعتراض من قبل الدول الاوربية وكانت المانيا وفرنسا اول هذه الدول معترضة، اذ عدت المانيا ان هذه العقوبات الامريكية على روسيا وايران تضر بالاقتصاد الأوروبي والشركات الأوروبية، وذلك لان الكثير من الشركات الطاقة الأوروبية تعمل داخل روسيا، والكثير من هذه الشركات بدأت تتعاقد مع ايران في مجال استثمار الطاقة بعد ما تم الاتفاق النووي ورفع العقوبات عنها، لأنها بحاجة الى أموال وشركات أوروبية لتنمية ثروتها الطبيعية، وتقوية اقتصادها الذي يعاني من ضعف، وتبين كل التقارير ان الهدف من العقوبات الامريكية هي تعزيز الاقتصاد الأمريكي، وإعطاء مجال اكبر للشركات الامريكية من اجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ([٣٢]).

٢. السياسات البديلة مع الشرق الأوسط (الصين).

أ. ايران: التجا النظام الإيراني الى التعاون الاقتصادي والسياسي مع حلفاء شرقيين لهم اثر على مستوى السياسي والاقتصادي ومنهم الصين والهند وحتى كوريا الشمالية وذلك نتيجة التزايد في الضغوط الامريكية على الدول والشركات الاوربية لإحكام حصار اقتصادي على ايران، **فالصين** عارضت العقوبات الامريكية أحادية الجانب، وأكدت على ان العقوبات الأمم المتحدة يمكن الاعتراف بها فقط، وتعتبر الصين الشريك التجاري الأول بالنسبة لإيران والمنفذ الأهم لها في الحصار المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وبلغ معدل التبادل التجاري بين ايران والصين في عام ٢٠١٧الى ٣٧ مليار دولار ، وتعد الصين اكبر مستورد للنفط الإيراني ، وعلى الرغم من انها تعهدت بعدم زيادة مشترياتها مستقبلا، الا انها رفضت المطالب الامريكية بالتوقف عن مشتريات النفط الإيراني، استوردت الصين من ايران ما بين فترة يناير الى مايو ٢٠١٨، ٧٠٠ الف برميل يوميا، تجاوزت قيمتها ٨ مليار دولار، واستحوذت الصين على حقل بارس الجنوبي للغاز بعد انسحاب شركة "توتال" الفرنسية من المشروع تطوير حقل الغاز الإيراني، مما أدى الى تعزيز دورها الاقتصادي في ايران،

هنالك عدة عوامل لهذا التعاون المحتمل بينهما ومنها تامين مصادر متنوعة للنفط لدى الصين، والاستفادة من التخفيض السعر التي تقدمها ايران لتسهيل بيع نفطها، بالإضافة الى استغلال التعاون بينها وبين ايران كورقة ضغط على الولايات المتحدة الامريكية، خاصة في ظل الخلافات بين الجانبين بشان ملف التعريفات الجمركية[٣٣].

ب. اما روسيا: غالبا الدول التي تتعرض الى عقوبات اقتصادية تبحث الى شركاء تجاريين جدد، والسعي نحو أسواق بديلة من اجل تعويض النقص في السلع التي كانت تحصل عليها سابقا، ولذلك حاولت روسيا البحث عن أسواق بديلة لصادرتها بعيدا عن دول الاتحاد الأوروبي، في عام ٢٠٢٣ تراجعت صادرات روسيا الى دول أوروبا بنسبة ٦٨% الى ٨٤.٩ مليار دولار، كذلك انخفضت الواردات بنسبة ١٢.٣ لتبلغ ٧٨.٥ مليار دولار، بالمقابل شهدت روسيا ارتفاع في حجم تجارتها مع الدول الاسيوية خاصة الصين والهند، حيث ارتفعت صادراتها اليها بنسبة ٥.٦٪ لتصل الى ٣٠٦.٦ مليار دولار، كذلك ارتفعت وارداتها منها بنحو ٢٩.٢% لتكون ١٨٧.٥ مليار دولار في نفس العام، وهذا التحول مكنه روسيا من الحفاظ على فائض الميزان التجاري الروسي الذي بلغ ١٤٠ مليار دولار عام ٢٠٢٣،اذ بلغت قيمة الصادرات الى ٤٢٥.١ مليار دولار، مقابل واردات تبلغ ٢٨٥.١ مليار دولار[٣٤].

٣. العوامل الداخلية التي اعتمد عليها كلا الدولتين

أ. ايران

- عامل الثراء الريعي لإيران، المخزون النفطي لدى ايران يجعل لها ثراء جيد، حيث انها تمتلك احتياطي نفطي يبلغ ١٥٧.٣، إضافة الى مخزون الغاز الطبيعي الذي جعلها ثالث اكبر دولة في الغاز الطبيعي، مما يجعلها دولة جاذبة للتعاون مع دول أخرى، تحاول ايران لتصدير مخزونها من الغاز الطبيعي من خلال خط بينها وبين الهند برعاية روسية، وخط اخر يمر بالعراق و سوريا ولبنان، والدول الاوربية في المستقبل ويسمى هذا الخط بالخط (الإسلامي، او الفارسي)، ومن المؤكد ان هذه الخطوط تمنح ايران قوة اقتصادية إضافية تمكنها من مواجهة العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة.

- القدرات العسكرية، وفق الإحصاءات لعام ٢٠١٦، فان ايران يكون مركزها ال١٨على مستوى جيوش العالم، وبلغ تعداد الجيش نحو٥٤٥ الفاً، اما الاحتياطي يبلغ نحو مليون و٨٠٠الف مقاتل، اما الملتحقين في الخدمة العسكرية سنويا ما يقارب مليون و٣٩٢الفا و ٤٨٣. تبلغ ميزانية الجيش٦.٣ مليار دولار، و٢٤٠٩ دبابة ومدفع و ٤٨١ طائرة، إضافة الى ذلك امتلاكها ٣٩٧ قطعة سلاح بحري وتتكون من ٦ فرقاطات و٣ سفن حربية و٣٢ غواصة و١١١ طائرة للدفاع الساحلي و٧لغم بحري، بالإضافة الى ذلك منظومة الدفاع الجوية اس-٣٠٠ الروسية والتي تتميز بقدرة فائقة في صد الهجمات الجوية الخارجية، هذه القدرات جعلت ايران قوة فاعلة إقليمية على صعيد العسكري.

- القدرات الاقتصادية، في عام ٢٠١٦ بلغ جمالي الناتج المحلي لإيران حوالي ٤١٢.٢ مليار دولار، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية كأكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، المصدر وتعتمد ايران على النفط بشكل أساسي ورئيسي في نشاطها الاقتصادي ٣٥.

ب. العوامل الداخلية لروسيا

- **الاعتماد على الاقتصاد الوطني:** ان العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا في عام ٢٠١٤ ولدت حوافز قوية داخل البلد للتشجيع على المشاريع الاقتصادية الكبيرة والحديثة، ومع الانخفاض في قيمة الروبل الروسي، بالإضافة الى الدعم الحكومي سهام في المساعدة من إحلال المنتجات الوطنية بدل المستوردة، والاهم من ذلك بدأت تظهر مصانع كبيرة لم تكن موجودة في أيام الاتحاد السوفيتي، ومنها مجمعات التعدين ومعالجة المعادن، وكان لهذه الاعمال التجارية دور في تنمية وتطوير الاقتصاد الروسي والحفاظ على النقود الافراد وتحقيق استقرار في الوضع الاقتصادي

- **الإنتاج الصناعي:** ان وزارت الصناعة والتجارة في روسيا هي من تتولى مسؤولية التنظيم للقطاع الصناعي وتحديد استراتيجية التنمية الوطنية، ثم تنقل هذه الاستراتيجية الى الأقاليم ليتم تطبيقها، أعلنت الوزارة في عام ٢٠١٤ للعمل على خطة تهدف الى استبدال الاستيراد ات في ٢١ فرعا صناعيا، كذلك وضعت خطة للأقاليم والهدف مها استبدال جميع المستوردات الصناعية في عموم مناطق روسيا الاتحادية، ما عدا تلك التي يغلب عليها الطابع الزراعي او الإنتاج الغذائي، ومن هذه المناطق كانت اكثر استجابة لتلك الخطط هي موسكو، سانت بطرسبورغ، قازان، تولا، بيرم، تشيليا بينسك، وغيرها من المدن الصناعية[٣٦].

- **الاستثمار الخاص:** عملت الدولة الروسية في السنوات الأخيرة الكثير من اليات الدعم للأعمال التجارية، ومن ابرز هذه اليات وأكثرها اهتمام هي عقود الاستثمار الخاص(spik)، وتم تطبيق العمل بهذا المشروع في عام ٢٠١٦، لتحفيز المشاريع الاستثمارية ودعم النمو الاقتصادي، وذلك بإعفاء الشركات التي تستثمر بأموال كبيرة من الضرائب طيلة مدة العمل بالمشروع والتي تقوم بأنشاء انتاج صناعي وتحقيق فرص عمل للأفراد، ولذلك من الضروري جذب الاستثمارات لتمكين وتعزيز القطاع الصناعي الروسي[٣٧].

المطلب الثاني: الاختلاف في فرض العقوبات لكلتا الدولتين.

١. **ايران (الملف النووي):** بالنسبة لإيران فان العقوبات ارتبطت بالملف النووي، على عكس روسيا فمرتبطة بالصراع الجيوسياسية والأمنية، فكان مصدر القلق والتوتر في العلاقات الغربية –الإيرانية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص هو البرنامج النووي، هذا البرنامج يعتبر من الاهتمامات الكبيرة لدى طهران فهي تعمل عليها منذ فترات طويلة خاصة فترة الثمانينات، تعود جذور هذا البرنامج الى فترة حكم الشاه، والذي كان هدفة امتلاك ايران مكانة إقليمية ودولية مهمة[٣٨].

في عام ٢٠١٥ كانت هنالك تحولات بين الجانب الأمريكي والايران والاوروبي في عهد الرئيس الأسبق (أوباما)، ومنها توقيع اتفاق النووي بين ايران ومجموعة ((١+٥ في لوزان، وتم وضع الكثير من البنود لدى الجانبين، بالمقابل كانت لدى الرئيس الأمريكي أوباما ومعه الدول المجموعة قناعة في تغير جوهر سلوك ايران من بوابة التفاؤل الإيجابي ([٣٩])،

لكن مع تولي الرئيس الأمريكي ترامب تراجع عن الاستمرار بهذا الاتفاق النووي، معلن الانسحاب منه في أيار عام ٢٠١٨، مصرحا ان ايران لا تلتزم بالاتفاق ولا بمضمونه، وكانت رؤيته للاتفاق لا يحد

من أنشطة ايران ولا يحقق امن المنطقة، إضافة الى ذلك فان الاتفاق لم يخدم المصالح الامريكية، أدى الانسحاب الأمريكي الى الغاء الاتفاق وعادة العقوبات بنسبة كبيرة(٤٠).

٢. **روسيا (صراع جيوسياسي):** كانت العقوبات على روسيا في عام ٢٠٢٢، بعد العمليات العسكرية في أوكرانيا من قبل الدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وكندا واليابان، بفرض حزمة كبيرة من العقوبات على روسيا، ومنها الحظر التعامل مع البنوك الروسية الرئيسية، وحظر التجارة الثانوية في السندات الحكومية الروسية، إضافة الى ذلك حظر التكنولوجية الحيوية الى موسكو، وتجميد أصول النخبة الروسية ومنعهم من السفر، وكان عدد العقوبات التي فرضت على روسيا نحو ٦٤٠٠ عقوبة، منها قبل ٢٢ فبراير ٢٠٢٢ بواقع ٢٧٥٤ عقوبة، وبعد ٢٢فبراير ٢٠٢٢ بواقع ٤٣٦٢ عقوبة(٤١).

٣. **بين العزلة والصمود لاقتصاد الدولتين**

أ. **عزلة ايران (التفاوض):** ان العقوبات الدولية والأمريكية الحقت ضرر كبير بالاقتصاد الإيراني، مما أجبرت طهران على الموافقة للدخول في مفاوضات حول برنامجها النووي، ومن الشروط الأساسية لرفع العقوبات الوصول الى اتفاق، لكن عملية رفع العقوبات تعد معقدة ومركبة الابعاد، ولذلك عملت الولايات المتحدة جهود دبلوماسية كبيرة من اجل عزل ماليا، وتقييد صادراتها النفطية، لغرض رفع تكاليف تطوير القدرات النووية، وزجها نحو التفاوض، وفي عام ٢٠١٥، وافقت ايران على ابرام اتفاق مع الدول الكبرى، والذي نص على فرض قيود صارمة لبرنامجها النووي، والقبول بعمليات التفتيش واسعة يسمح لوكالة الدولية للطاقة الذرية بأجرائها داخل ايران، بالمقابل رفع عدد من العقوبات القاسية عنما تنفذ ايران الخطوات الجوهرية المطلوبة منها، مثل تقليص مخزونها من المواد الانشطارية وتقليل في عدد أجهزة الطرد المركزي، الا ان بعض العقوبات التي لا ترتبط بالملف النووي، تبقى مفعلة ولم يشملها الاتفاق (٤٢).

ب. **صمود روسيا:** حرصت الكثير من دول الاتحاد الأوربي التي لها علاقات تجارية عميقة مع روسيا، على عدم الضرر بأنشطة تجارة الطاقة المستمرة بينهما، لكي لا يتأثر الاقتصاد العامي ونظام التجارة العالمية بالعقوبات الاقتصادية التي المحتملة التي سيتلقاها الاقتصاد الروسي، في البداية كان هنالك اعتقاد لدى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي بان الاقتصاد الروسي سوف يتأثر بشكل كبير بالعقوبات الاقتصادية والتي جاءت بعد ضم جزيرة القرم، ولكن الاقتصاد الروسي لم يتضرر بشكل المتوقع، وعندما تبين من تأثير العقوبات بات محدودا، دار الجدل حول اتباع أساليب أخرى للضغط على روسيا، ومنها تعليق عملية التصديق على خط مشروع انابيب الغاز الطبيعي "التيار الشمالي" هذا القرار صدر من قبل المستشار الألماني اولاف شولتز، لكن بالمقابل اعترضت كل من الحكومتين الفنلندية والدنماركية، مما أدى الى تمديد المشروع(٤٣).

في النهاية هذا المبحث من المقارنة بين يران و روسيا تحت ضغوط العقوبات الاقتصادية، تبين ان هنالك تشابه في التأثيرات العامة ومنها تراجع مستوى النمو والعمل على سياسات الاكتفاء المحلي، والبحث عن سياسات بديلة مع دول أخرى، الا ان مستوى العزلة والصمود على العقوبات كان متفاوتا، فروسيا استطاعت من ثقلها الجوسياسي ومواردها الاقتصادية من التقليل شدة العقوبات، الا ان ايران واجهت قيودا اشد واضيق، وعليه فان العقوبات قد تكون نتائج مشتركة، لكنها غير متساوية في الأثار.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة، يمكن القول ان العقوبات اصبحت احدى الوسائل الضغط في السياسات الخارجية، تستخدما الدول الكبرى ضد دولة معينة للضغط عليها اقتصاديا وسياسيا، بعيدا عن استخدام الحروب التقليدية المكلفة؛ ولكن هذه العقوبات رغم شدتها وتنوعها، فأنها لم تحقق هدفها الكامل؛ ومن خلال المقارنة بين روسيا وايران (٢٠٢٥-٢٠٠٠) في هذه الدراسة، فان العقوبات الاقتصادية عليهما كانت حافز لتبني استراتيجيات مقاومة عززت من مناعتها الداخلية، على سبيل المثال تنويع الشركاء التجاريين، والاعتماد على الاقتصاد المحلي واللجوء الى سياسات البديلة، وعلى الرغم ما تعرضت له الدولتين من أزمات اقتصادية، من تراجع الناتج المحلي وارتفاع معدلات التضخم وزيادة نسبة البطالة، الا انها لم تؤدي الى تغيير جذري في السلوك السياسي، بل وسعت من النزاعات الاستقلالية والتوجه نحو الشرق، وتعزيز التعاون مع القوى الدولية اخرى مثل الصين والهند.

الاستنتاجات:

١. العقوبات الاقتصادية تخلق ضغوط على المدى القصير، ولكنها تفشل على المد الطويل في تغير سلوك السياسي.

٢. على الرغم من تعامل ايران مع العقوبات بوسائل عديدة ، لا انها أظهرت لديها مرونة داخلية بالعكس من روسيا.

٣. بالرغم من العقوبات الكبيرة على روسيا الا انها حافظت على مركزها الدولي عبر إعادة التموضع الاستراتيجي.

٤. مرتبط فعالية العقوبات بقوة بنية الدولة وحجم مواردها الاقتصادية وموقعها في النظام الدولي.

٥. ارتبطت العقوبات على ايران بالملف النووي اما روسيا فكان مرتبطة بالصراعات الجيوسياسية.

التوصيات:

لا يمكنا التوصية بإلغاء العقوبات الاقتصادية الدولية؛ وذلك لأنها تصنع اثار اقتصادية واجتماعية مدمرة تصيب الطبقات الأكثر فقرا بشكل خاص؛ الا انها في نفس الوقت تبقى أداة رادعة وخيار استراتيجي، يستخدم في بعض الأحيان كبديل عن التصادم العسكري ؛ ولكن يجب ان تكون على ما يلي:

١. يجب ان تكون العقوبات وفق الالتزام الدولي ومراعاة الحدود الانضباطية، وان لا تتجاوز أهدافها المعلنة، والتأكيد على الحقوق الأساسية للأفراد.

٢. الجهات التي تشرف على العقوبات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الامن، بالإضافة الى منظمات حقوق الانسان والمنظمات التنموية؛ من الضروري إلزام الجهات الفارضة للعقوبات، بعدم المساس بالبيئة البشرية للدول المستهدفة، وذلك من اجل عدم حرمان هذه الشعوب من ادنى حقوقها في مستوى التنمية الاقتصادية، بعدما تنتهي العقوبات وتحقيق أهدافها.

الهوامش:

(١) د. منصور ، تاريخ العقوبات ضد روسيا: في الماضي والحاضر على الموقع التالي https://share.google/6WGjXZNKrGjRnByos

(٢) د. خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا – الفاعلية والتأثير. مراكز الرافدين للحوار، بغداد، ٢٠٢٢.

(٣) في عهد عصبة الأمم وميثاق الامم المتحدة لم يتضمنا تسمية الإجراءات الاقتصادية، بالعقوبات الاقتصادية، وانما اشارت الوثائق الى أنواعها واشكالها، لكن العرف والفقه الدوليين هما من اطلق تسمية العقوبات الاقتصادية، خلف بو بكر" العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٣١.

(4) Micah Kaplan, «North Korean Economic Sanctions» , Journal of International Relations, Volume 9, Spring 2007, pp 68,69

(٥) جمال محي الدين، العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة، الدار الجامعية الجديدة، ٢٠٠٩ ، ص ٦٣_٦٤

(٦) رقية عواشرية " حماية المدنيين والاعيان المدنية في المنازعات المسلحة غير الدولية" أطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس، ٢٠٠١، ص٣٠

(٧) د. مصطفى احمد رضوان ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد ٦٦ أغسطس ، ٢٠١٨ ، ص٧

(٨) هويدا عبد المنعم هويدا، العقوبات الدولية واثرها على حقوق الانسان، مهيب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٧

(٩) فاتنة عبد العال احمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، القاهرة، طبعة الأولى ٢٠٠٠، ص٣٧

(١٠) المرجع نفسة.

(١١) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي: 1990-2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦، ص١٤٧

(١٢) رقية عواشرية ، مرجع سابق ، ص ٣٨٣

(١٣) السيد أبو عطية ، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، ٢٠٠١، ص ٣٨٤

(١٤) محمد مصدق، انتخب نائب عن اصفهان في البرلمان الإيراني عام ١٩٠٦، ووزيرا للمالية عام ١٩٢١عام ووزير للخارجية عام ١٩٢٣، و رئيسا للوزراء عام ١٩٥١، اقيل من منصبة بعد صراع مع الشاه ،(رضا بهلوي) ووقوع الانقلاب على حكومته يوم التاسع عشر من آب/ أغسطس عام ١٩٥٣. أنظر: ثورة مصدق، موقع انترنت متوفر على الرابط: https://www.marefa.org

(١٥) حسين مزهر خلف، السياسة الخارجية الامريكية اتجاه ايران بعد احداث ١١/أيلول/ ستمبر ٢٠٠١، رسالة ماستر، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٠

(16) Tawfeeq, Saif Nussrat, Karrar Noori Hammed, and Jumana Khaldon Saadoun. "The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism." Tikrit Journal political science 4.26 (2022)124.

(١٧) شيماء معروف فرحان، السياسة الامريكية تجاه ايران في عهد ترامب، مجلة مدارات الإيرانية، العدد٣، (برلين: المركز الديمقراطي العربي ،المانيا ، اذار، مارس، ٢٠١٩، ص١٣٦

*_ نظام سويفت للتحويلات المالية والمعاملات بين البنوك ، مقرة بروكسل.

(١٨) صيف طويل في طهران.. تعرف على العقوبات الامريكية، أبو ظبي–سكاي نيوز عربية، ٦آب/ أغسطس ٢٠١٨، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://www.skynewsarabia.com/world/117087

(19) TankerTrackers.com https//. tanker trackers.com/news. / Data

(20) Wald, Ellen R. “Here›s How Iran Hides Its Secret Oil Trade”. forbes.com. https://goo.gl/J6CSXw

(٢١) حميد رضا ابراهيمي، العقوبات وتداعياتها على الاقتصاد الإيراني، مركز البيان للدراسات والتخطيط، على الرابط التالي https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2022/06/76tgg1.pdf

(٢٢) حميد رضا ابراهيمي، مصدر سبق ذكرة.

(٢٣) كفاية اولير، هل ينجح نظام سويفت في محاصرة روسيا، اندبندنت عربية، ٢٠٢٢/٢/٢٧على رابط التالي: https://www.independentarabia.com

(٢٤) عاصم اميل برقان، العقوبات في السياسة الدولية، العقوبات الامريكية ضد جمهورية روسيا الاتحادية نموذجا، (٢٠١٤-٢٠١٦م) مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الأردن، جامعة ال البيت ، المجلد ٢٦، العدد١، ٢٠٢٠، ص ص ١٣٩-١٤٠

(٢٥) عصام اميل برقان، مصدر سابق ، ص ١٣٩-١٤٠

(٢٦) نفس المصدر.

(٢٧) سعيد الصديقي، (تداعيات الحرب الروسية ، الأوكرانية على النظامين الدولي والمغاربي)، سلسلة: تقيم حالة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٩ يوليو ٢٠٢٣، ص١.

(٢٨) محمد صبري، " هل أدت العقوبات الى اضعاف الاقتصاد الروسي "، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣، مقال على الرابط التالي https://ecss.com.eg/33074/

(٢٩) يحيى السيد عمر، " ما اثار العقوبات الاقتصادية على روسيا؟ ماذا خسرت روسيا؟ ماذا استفادت الغرب؟ مقاربات للتنمية السياسية، على الرابط التالي.https://share.google/ByBVJiKYTzjBLTQ7o

(٣٠) نفس المصدر.

(٣١) محمد صبري ، مصدر سبق ذكرة.

(٣٢) محمد جاسم محمد، "العقوبات الامريكية الجديدة على ايران و روسيا، الأهداف والنتائج"، مركز الفرات، ١٥ اب، ٢٠١٧، على الموقع التالي https://share.google/bH8dONKnf6Amy0qgF

(٣٣) احمد شمس الدين ليلة، ردود فعل ايران اتجاه العقوبات الامريكية، دراسة اقتصادية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨ على الموقع التالي https://rasanah-iiis.org/%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D9%81%D8%B9%D9%84

(٣٤) بسنت جمال، "كيف ينمو اقتصادا روسيا والصين إيجابيا بالرغم من العقوبات الغرب" مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٤، على الرابط التالي https://share.google/nxdvtfGfqSRuUKQE8

(٣٥) جلال سلمي، العقوبات الامريكية ضد ايران. الدوافع والتداعيات، نون بوست، ٢١يناير، ٢٠١٨، على الرابط التالي https://www.noonpost.com/21719

(٣٦) د سناء عبد القادر مصطفى،" نجاح روسيا في عكس العقوبات الاقتصادية الامريكية والأوروبية لتطوير اقتصادها الوطني، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك ، قسم الاقتصاد والإدارة المالية والمصرفية، العدد ٢٢، ٢٠١٩، ص٩٠

(٣٧) نفس المصدر ص ٩٦-٩٧

(٣٨) د أنور إسماعيل خليل، العلاقات القطرية – الإيرانية في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) بلا (بغداد ٢٠٢٠) ص ١٤٨

(٣٩) محمود محمد أبو قاسم، السياسة الامريكية تجاه ايران بعد ترمب، ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، دراسة منشورة بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٤، على موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، على الربط https://rasanah-iiis.orq-

(٤٠) منير غيدي، علاء جمعة، بايدن وايران: عودة الاتفاق النووي القديم ام تفاوض على اخر جديد؟ مقال منشور على رابط https://www.dw.com/en/ukraine-updates-trump-approved-peace-deal-report-says/live-74814350

(٤١) د. مصطفى عيد إبراهيم ، " الحرب والعقوبات: روسيا بين فائض القوة الجيوسياسية وتواضع الوزن الاقتصادي" المركز العربي الديمقراطي، ٢٤ يونيو ٢٠٢٥ ، على الرابط التالي https://share.google/fi5zaS4RaBrowIGmA

(٤٢) زاكاري لوب، العقوبات الدولية على ايران، مجلس العلاقات الخارجية مقال على الرابط التالي https://share.google/ObtTavTDAWnXUX2Px

(٤٣) بشرى زينب اوزدمير اغلو، العقوبات على روسيا وتأثيرها في امن الطاقة، الأبحاث– الدراسات، ٢٠٢٢، ص ٩٨ ، متوفر على الرابط التالي: https://share.google/OXRUmXqWVafR5MZvm

قائمة المصادر

أولا: القران الكريم

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة

١) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي: ١٩٩٠–٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦،

٢) فاتنة عبد العال احمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، القاهرة، طبعة الأولى ٢٠٠٠

٣) السيد أبو عطية ، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، ٢٠٠١،

٤) هويدا عبد المنعم هويدا، العقوبات الدولية واثرها على حقوق الانسان، مهيب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦،

٥) جمال محي الدين، العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة، الدار الجامعية الجديدة، ٢٠٠٩

ثالثا: المجلات والبحوث

١) مصطفى احمد رضوان ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد ٦٦ أغسطس ، ٢٠١٨ ،

٢) حسين مزهر خلف، السياسة الخارجية الامريكية اتجاه ايران بعد احداث ١١/أيلول/ ستمبر ٢٠٠١، رسالة ماستر، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، ٢٠٠٧،

٣) رقية عواشرية " حماية المدنيين والاعيان المدنية في المنازعات المسلحة غير الدولية" أطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس، ٢٠٠١،

٤) شيماء معروف فرحان، السياسة الامريكية تجاه ايران في عهد ترامب، مجلة مدارات الإيرانية، العدد٣، (برلين: المركز الديمقراطي العربي ،المانيا ، اذار، مارس، ٢٠١٩،

٥) عاصم اميل يرقان، العقوبات في السياسة الدولية، العقوبات الامريكية ضد جمهورية روسيا الاتحادية نموذجا، (٢٠١٤–٢٠١٦م) مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الأردن، جامعة ال البيت ، المجلد ٢٦، العدد١، ٢٠٢٠

رابعا: المصادر الأجنبية

1) Micah Kaplan, «North Korean Economic Sanctions», Journal of (4)
2) International Relations, Volume 9, Spring 2007,
3) Tawfeeq, Saif Nussrat, Karrar Noori Hammed, and Jumana Khaldon Saadoun. "The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism." Tikrit Journal political science 4.26 (2022)124.
4) Tanker Trackers.c https//. tanker trackers.com/news. / Data
5) Wald, Ellen R. "Here›s How Iran Hides Its Secret Oil Trade". forbes.com. https://goo.gl/J6CSXw

خامسا: مصادر الانترنيت

١) د. منصور ، تاريخ العقوبات ضد روسيا: في الماضي والحاضر على الموقع التالي https://share.google/6WGjXZNKrGjRnByos

٢) د. خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا – الفاعلية والتأثير. مراكز الرافدين للحوار، بغداد، ٢٠٢٢.

٣) محمد مصدق، انتخب نائب عن اصفهان في البرلمان الإيراني عام ١٩٠٦، ووزيرا للمالية عام ١٩٢١عام و وزير للخارجية عام ١٩٢٣، و رئيسا للوزراء عام ١٩٥١، اقيل من منصبة بعد صراع مع الشاه ،(رضا بهلوي) ووقوع الانقلاب على حكومته يوم التاسع عشر من آب/ أغسطس عام ١٩٥٣. أنظر: ثورة مصدق، موقع انترنت متوفر على الرابط: https://www.marefa.org

٤) صيف طويل في طهران.. تعرف على العقوبات الامريكية، أبو ظبي-سكاي نيوز عربية، ٦آب/ أغسطس ٢٠١٨، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://www.skynewsarabia.com/world/117087

٥) حميد رضا ابراهيمي، العقوبات وتداعياتها على الاقتصاد الإيراني، مركز البيان للدراسات والتخطيط، على الرابط التالي https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2022/06/76tgg1.pdf

٦) كفاية اولير، هل ينجح نظام سويفت في محاصرة روسيا، اندبندنت عربية، ٢٠٢٢/٢/٢٧على رابط التالي: https://www.independentarabia.com

٧) سعيد الصديقي، (تداعيات الحرب الروسية، الأوكرانية على النظامين الدولي والمغاربي)، سلسلة: تقيم حالة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٩ يوليو ٢٠٢٣،

٨) حمد صبري، " هل أدت العقوبات الى اضعاف الاقتصاد الروسي"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣، مقال على الرابط التالي https://ecss.com.eg/33074/

٩) يحيى السيد عمر، " ما اثار العقوبات الاقتصادية على روسيا؟ ماذا خسرت روسيا ؟ ماذا استفادت الغرب؟ مقاربات للتنمية السياسية ، على الرابط التالي: https://share.google/ByBVJiKYTzjBLTQ7o

١٠) محمد جاسم محمد، "العقوبات الامريكية الجديدة على ايران و روسيا، الأهداف والنتائج"، مركز الفرات، ١٥ اب ، ٢٠١٧ ، على الموقع التالي:
https://share.google/bH8dONKnf6Amy0qgF

١١) احمد شمس الدين ليلة، ردود فعل ايران اتجاه العقوبات الامريكية، دراسة اقتصادية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨ على الموقع التالي
https://rasanah-iiis.org/%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D9%81%D8%B9%D9%84

١٢) بسنت جمال ، "كيف ينمو اقتصادا روسيا والصين إيجابيا بالرغم من العقوبات الغرب" مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٤، على الرابط التالي
https://share.google/nxdvtfGfqSRuUKQE8

١٣) جلال سلمي، العقوبات الامريكية ضد ايران. الدوافع والتداعيات، نون بوست، ٢١يناير، ٢٠١٨، على الرابط التالي https://www.noonpost.com/21719

١٤) د سناء عبد القادر مصطفى،" نجاح روسيا في عكس العقوبات الاقتصادية الامريكية والأوروبية لتطوير اقتصادها الوطني، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك ، قسم الاقتصاد والإدارة المالية والمصرفية، العدد ٢٢، ٢٠١٩،

١٥) د أنور إسماعيل خليل، العلاقات القطرية – الإيرانية في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) بلا (بغداد ٢٠٢٠)

١٦) محمود محمد أبو قاسم، السياسة الامريكية تجاه ايران بعد ترمب، ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، دراسة منشورة بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٤، على موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، على الربط https://rasanah-iiis.org

١٧) منير غيدي ، علاء جمعة ، بايدن وايران: عودة الاتفاق النووي القديم ام تفاوض على اخر جديد؟، مقال منشور على رابط
https://www.dw.com/en/ukraine-updates-trump-approved-peace-deal-report-says/live-74814350

١٨) د. مصطفى عيد إبراهيم ، " الحرب والعقوبات: روسيا بين فائض القوة الجيوسياسية وتواضع الوزن الاقتصادي" المركز العربي الديمقراطي، ٢٤ يونيو ٢٠٢٥ ، على الرابط التالي
https://share.google/fi5zaS4RaBrowIGmA

١٩) زاكاري لوب، العقوبات الدولية على ايران ، مجلس العلاقات الخارجية مقال على الرابط التالي
https://share.google/ObtTavTDAWnXUX2Px

٢٠) بشرى زينب اوزدمير اغلو، العقوبات على روسيا وتأثيرها في امن الطاقة، الأبحاث– الدراسات، ٢٠٢٢، ص ٩٨ ، متوفر على الرابط التالي:
https://share.google/OXRUmXqWVafR5MZvm